نظرة جديدة في وجوه الأزمة

عرضت مجلة التمويل والتنمية العام الماضي لمحة عن حياة ستة أشخاص من بلدان مختلفة تضررت من الأزمة الاقتصادية العالمية من عدة نواح. ومع تراجع الركود، عدنا لاكتشاف كيف تغلبوا على الاضطرابات التي شهدها العام الماضي.

وقد قلبت التغيرات التي أفرزتها الأزمة حياة البعض رأسا على عقب. ففي اليابان، عاش العامل في صناعة السيارات السابق، يوشينوري ساتو، على إعانة البطالة. أما في إسبانيا فكان وكيل العقارات، سانتياغو باييناً يعمل جيدا، بيد أن قطاع الإسكان محمل حاليا بمليارات اليوروات في صورة ملكيات محبوسة الرهن. ولكن وقوع أزمة مالية قد لا يكون مصدر قلق يُذكر إذا كان البلد المعني تعرض لضربة عنيفة من مشكلات مباشرة بصورة أكبر مثل الكوارث الطبيعية والأوبئة كما حدث في هايتي.

وفي حالات أخرى، وفرت المحنة فرصة لبداية جديدة. ففي الأرجنتين، حيث نهض الاقتصاد من عثرته منذ الأزمة، أصبح العامل على رصيف الشحن- غوستافو راميزيز- مسئولا في نقابة العمال. وفي كوت ديفوار، كان مزارع الكاكاو إغناس كوفي كاسي يشارك في الحملة السابقة على الانتخابات الوطنية ولم يتمكن من الحديث معنا لشدة انشغاله. وفي نيويورك، حصلت شيتال باتيل على وظيفة، هي دراسة سوق الوظائف.

ونشارككم فيما يلي بعضا من قصص هؤلاء الأشخاص.

يوشينوري ساتو يعيش على إعانة الدولة في يوكوهاما، اليابان.

اليابان

من سيئ إلى أسوأ

لم يكن يوشينوري ساتو يعتقد منذ عام واحد فقط أن أوضاع حياته قد تسوء، ولكنها ساءت بالفعل. فعندما عرضت مجلة التمويل والتنمية لمحة عن حياة ساتو في سبتمبر ٢٠٠٩، عندما كان في الحادية والخمسين من عمره، كان قد فقد وظيفته لتوه كعامل مؤقت في شركة إيسوز لصناعة السيارات في يوكوهاما باليابان. وقد أُجبِر عامل المصنع على إخلاء الشقة المملوكة للشركة التي كان يقطن فيها واعتمد في معيشته على الإعانة الاجتماعية وأقام بعيدا عن أسرته التي ظلت في موطنها الأصلي في جزيرة هوكايدو.

ومنذ ذلك الحين، تدهور وضع ساتو فسلم بذلك قائلا «لقد كان الأمر صعبا». وتعرض ساتو لمشكلات صحية ولم ير أسرته منذ شهر ديسمبر – ولا يشعر محاموه بالتفاؤل بشأن نتيجة القضية التي رفعها ضد رب عمله السابق لاستعادة وظيفته. ويذكر ساتو أنه لا يتبقى له بعد سداد الإيجار ورسوم المرافق والانتقالات سوى ٣٠ ألف ين (٣٦٧ دولارا) في الشهر لتغطية تكاليف الطعام والمصروفات الأخرى. وطلق ساتو زوجته حتى تتمكن هي الأخرى من طلب إعانات من الحكومة، ولا تبدو هناك بادرة أمل لإعادة لم شمل الأسرة. ويبدو ساتو هادئا عندما يتحدث. ولكن من الواضح أن الغضب يعتريه بشأن ما آل إليه وضعه.

ويقول ساتو «نود أن نكون معا، إلا أن هذه المعركة القانونية ستستغرق وقتا طويلا، ربما أكثر من عقد من الزمن».

وعلى مدى فترة طويلة كان للعمالة المؤقتة دور في غاية الأهمية في قطاع صناعة السيارات. وعندما بلغت الصناعة ذروتها، كان نحو ٣,٨ مليون عامل يندرجون ضمن هذه الفئة، مع ادعاء الحكومة أن الاستعانة بالعمالة المؤقتة أفاد كلا من أصحاب الأعمال والعاملين الذين حظوا بقدرة أكبر على الانتقال بين الوظائف. وسرعان ما بدا واضحا أن المزية الكبرى في صالح الشركات، التي كانت قادرة على تسريح العمالة بصورة أسهل.

والأزمة الاقتصادية– التي أطلق شرارتها انهيار مؤسسة ليمان برادرز المصرفية للاستثمار في شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٨ – قد ضاعفت من مأزق العمالة المؤقتة في صناعة السيارات اليابانية التي عانت انخفاضا حادا في الطلب. ويقول ساتو إن العمال هم الذين تحملوا وطأة هبوط النشاط الاقتصادي.

وذكر ساتو « كان للشركات الكبرى هنا مدخرات وموارد ضخمة، لذلك تمكنت من النجاة بشكل مريح، بيد أن المشروعات الأصغر حجما والمقاولين من الباطن كانوا في موقف أصعب بكثير» مضيفا أنه حتى الموظفين الدائمين يعانون اليوم.

وواصل ساتو حديثه قائلا: «لقد أُجبِر البعض على التقاعد مبكرا، في حين خفضت أجور البعض الآخر وجرى تسريح آخرين». وأضاف «لا تزال الشركات الكبرى تحقق أرباحا، إلا أن رواتب العمال تُخَفَّض، وتجد الشركات اليابانية الكبرى أنه لا يمكنها تحقيق أرباح كبيرة بالإنتاج هنا، لهذا فهي تقيم منشآتها الإنتاجية في الخارج».

وأوضح ساتو– الذي يشغل نفسه بأنشطة نقابة العمال كبديل عن العمل – قائلا: «لقد حاولت الحصول على وظائف على أساس عدم التفرغ، إلا أنني لو حصلت على وظيفة على أساس التفرغ، فقد يضعف هذا الأمر موقفي في قضيتي القانونية». ويتطوع ساتو في نقابة عمال المعادن والآلات في عموم اليابان، ويتحدث في الاجتماعات ويقدم المشورة للآخرين الذين وجدوا أنفسهم دون عمل.

ومن بين الاثنى عشر شخصا الذين رفعوا القضية ضد شركة «إيسوز»، وجد بعضهم وظائف جديدة أو يتدربون للحصول على وظائف جديدة، ولكنهم يواصلون المطالبة بتعويض. ويتجاوز بعضهم الأزمة– مثل ساتو– بالاعتماد على الإعانات الاجتماعية، إلا أن ساتو هو الوحيد الذي يسعى للعودة إلى عمله.

ويذكر ساتو أنه ملتزم بمواصلة قضيته ضد شركة إيسوزو والحكومة، مما يعنى أنه من المرجح أن يضطر في نهاية المطاف إلى التخلي عن زواجه.

ويختتم ساتو الحديث بقوله: «لقد أخبرت زوجتي أنها إذا أرادت بداية جديدة، وإذا وجدت شريكا جيدا وترغب في الزواج مرة أخرى، فلا مانع لدى» وأضاف «سأكون سعيدا من أجلها».■

إعداد جوليان ريال، صحفي حر يعمل في طوكيو .

الأرجنتين

مهنة جديدة

يتصرف

غوستافو راميريز اليوم كشخص آخر غير عامل رصيف الشحن الذي تدنى مستوى معيشته في أوج انهيار التجارة العالمية في عام ٢٠٠٩.

ففي العام الماضي، اضطر راميريز– وكذلك معظم زملائه العاملين في ميناء بوينس آيرس– إلى العمل عدد ساعات أقل عندما ضرب «الركود الكبير» أنشطة أرصفة الشحن في العاصمة الأرجنتينية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من انخفاض دخله وزيادة تأزم الأوضاع بالنسبة لزوجته وبناته الأربعة، اتخذ راميريز منهجا فلسفيا للتعامل مع أوقات الشدة. فقد قال في مقابلة مع مجلة التمويل والتنمية العام الماضي إنه استغل وقت الفراغ الذي أصبح متاحا للعمل التطوعي من أجل نقابة عمال أرصفة الشحن، وهو النشاط الذي وجده مرضيا للغاية.

واليوم، نهضت التجارة العالمية من عثرتها بشكل كبير، وعاد نشاط الشحن في الأرجنتين للانطلاق. ونتيجة لذلك، يعمل معظم زملاء راميريز ساعات أطول – ويحصلون على أجور أعلى.

وهكذا، تبدو الأمور أفضل لعمال أرصفة الشحن في ميناء بوينس آيرس – وأيضا لراميريز. إلا أنه لم يعد يعمل على أرصفة الشحن، وأصبح مسؤولا في نقابة العمال.

وبعد قضاء ثلاث سنوات من العمل بموجب عقد في الميناء، فإن الأيام التي قضاها متطوعا خلال أوقات الفراغ الإجبارية أقنعته بالترشح للعمل كمسؤول في النقابة في أواخر العام الماضي والعمل على أساس التفرغ للقضايا النقابية. وقد فاز في الانتخابات وهو اليوم مسؤول الاتصالات في النقابة الواحدة لعمال الموانئ في الأرجنتين.

ويوضح راميريز أنه وجد مكانه في هذا العالم، وأضاف «لطالما أحببت السياسة، وقد كنت أبحث عن فرص للعمل كناشط». وقال إنه وجد الفرصة عندما بدأ العمل في الميناء.

وقد صمدت الأرجنتين، مثل معظم بلدان الأسواق الصاعدة، أمام الأزمة العالمية بصورة أفضل من الاقتصادات المتقدمة كما تظهر فيها الآن بوادر التعافي. وعلى سبيل المثال، حققت الصادرات نموا بلغ ١٨٪ في النصف الأول من عام ٢٠١٠.

ويذكر راميريز – البالغ من العمر ٣٨ عاما – أن أجره في وظيفته الجديدة لا يختلف كثيرا عما كان يتقاضاه عندما بدء العمل في الميناء – ولكنه أعلى مما

أصبح غوستافو راميريز مسؤولا في نقابة العمال في العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس.

كان عليه العام الماضي، عندما خُفِّض عدد ساعات عمله من نحو ٢٤ يوما في الشهر إلى ١٤ أو ١٥ يوما. ومن شبه المؤكد أن كثيرين من بين زملائه السابقين البالغ عددهم ١٥٠٠ تقريبا يتقاضون أكثر مما يحصل عليه اليوم. وجاءت الزيادة الكبيرة في صافي دخولهم نتيجة للتعافي الذي بدأ في أواخر عام ٢٠٠٩.

وقال راميريز: «زادت ساعات العمل في الميناء خلال العام الماضي. ويبلغ متوسط صافي الأجر [الشهري]، حاليا للعامل المتعاقد نحو ٦ آلاف بيزو [أي نحو ١٥٠٠ دولار]، مقارنة بنصف هذا المبلغ في العام الماضي»، مما يعكس بصورة أساسية زيادة عدد ساعات العمل، وليس الزيادة في الأجور التي حققها الاتحاد هذا العام والتي بلغت ٣٠٪.

وعلى الرغم من أن راميريز لم يتمتع بالزيادة في الأجر التي حصل عليها زملاؤه الآخرون، فإن الأمور أفضل مما كانت عليه منذ عام. ويقول إن أسرته تمكنت من استئجار شقة أوسع، وتستطيع الآن الذهاب إلى السينما أو تناول الطعام في المطاعم «بين حين وآخر».

بيد أن الدخل ليس هو القوة الدافعة في حياة راميريث. وهنا يقول: «لقد اعتدت أن أكون متشككا إلى أبعد حد، إلا أنه اتضح لي أن أمامي الخيار: إما الخروج ومحاربة الواقع بصورة إيجابية وأن أجد لنفسي مكانا في هذا العالم، أو أن أنزوي في بيتي وأترك العالم يمزق نفسه. وعندما شرعت في مواجهة العالم، فعلت ذلك من منظور مختلف. فعندما يكون المرء صغير السن فإنه يعتقد في مثالية الثورة، إلا أنه عندما يكبر يبدأ في فهم ما تمر به البلاد. وقد استعدت الأمل في هذا العام».■

«فلورنسيا كاربونى، صحفية في لاناثيون» في بوينس آيرس.

كلود برونو كان يرسل تحويلات من نيوجيرسي في الولايات المتحدة إلى ابنة عمه فرانسيت بيكار في هايتي.

هايتي

لا تأجيل كثيرا

ما يقال إن هايتي واحدة من أكثر الأماكن تعاسة على وجه الأرض. وجاءت الأحداث التي شهدها هذا البلد الكاريبي الصغير هذا العام لتؤيد هذه المقولة. فعقب الأزمة المالية العالمية التي هددت تحويلات المغتربين التي تعتمد عليها هايتي، جاء العام الجديد مباشرة بلطمة شديدة لأكثر بلدن نصف الكرة الغربي فقرا تمثلت في الزلزال المدمر الذي وقع في شهر يناير.

وكانت فرانسيت بيكار– وهي أم عزباء لطفلتين من هايتي ظهرت العام الماضي في مجلة التمويل والتنمية– واحدة من آلاف الضحايا الذين طالهم الاضطراب الهائل الذي سببته الكارثة. وتواجه هايتي اليوم كارثة أخرى وهي وباء الكوليرا. وقد عجزت مجلة التمويل والتنمية عن تحديد مكان بيكار أو ابنتيها.

وحتى قبل وقوع الزلزال، كانت بيكار، البالغة من العمر ٥٨ عاما، تكافح مثلها مثل كثير من سكان هايتي، لتقتصد في الإنفاق حتى لا يتخطى حدود دخلها، تساعدها في ذلك تحويلات تتراوح بين ٣٠ و ٦٠ دولارا يرسلها بين الحين والآخر ابن عمها كلود برونو البالغ من العمر نحو ٦٠ عاما ويعمل في غسيل الصحون في دار للرعاية في نيوجيرسي.

وكانت آخر مرة تحدث فيها برونو مع ابنة عمه منذ نحو خمسة أشهر واطمأن أنها نجت من الزلزال. وقد انتقلت بيكار من منزلها– سواء لأسباب مالية أو من جراء الزلزال– وكان أخر ما سمعه برونو هو أنها تقيم في إحدى مدن الخيام المقامة في أنحاء البلاد لإيواء المشردين الجدد.

ووفقا لما ذكره جاك بوغا– هاغبي، مندوب صندوق النقد الدولي المقيم في هايتي– تظل إعادة توطين من شردهم الزلزال– والبالغ عددهم ١,٥ مليون شخص– أكثر التحديات الإنسانية إلحاحا. ويضيف «كانت الاستجابة الأولية لهذا الموقف الطارئ [عقب وقوع الزلزال] جيدة، بيد أن الانتقال إلى مرحلة إعادة الإعمار كان بطيئا».

وأوضحت أوريلي مارتن، الخبير الاقتصادي في صندوق النقد الدولي، أنه ولدهشة الكثيرين– وخلافا لتحويلات المغتربين إلى مناطق أخرى من العالم– ساعدت الأموال التي يرسلها العاملون الهايتيون في الخارج بأعداد كبيرة على دعم البلاد عقب الأزمة المالية العالمية، مما أظهر «مرونة ملموسة».

وحسب بيانات صندوق النقد الدولي يرسل الهايتيون في الخارج– ومعظمهم في الولايات المتحدة– تحويلات تبلغ ٢٢٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، أو نحو ١,٥ مليار دولار سنويا. وتقول مارتن: «كانت التحويلات قبل الزلزال تمثل أكبر مصدر على الإطلاق للعملات الأجنبية للبلاد». إلا أنها تراجعت إلى المركز الثاني وحلت إغاثة المتضررين من الزلزال محلها.

وكانت تحويلات المغتربين إلى هايتي قد قفزت عقب وقوع الزلزال، ثم عادت إلى مستوياتها الثابتة. ويوضح صندوق النقد الدولي أنها ارتفعت بنسبة ٧٪ كما في سبتمبر ٢٠١٠ مقارنة بالعام السابق.

وهناك احتياج اليوم لهذه الأموال أكثر من ذي قبل.

وقد تحرك العالم لمواجهة هذا الزلزال– الذي ألحق ضررا بلغ ١٢٠٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي لهايتي– بتدفق الأموال والدعم الإنساني. فعلى سبيل المثال، قدم صندوق النقد الدولي ١١٤ مليون دولار في شكل تمويل طارئ وأعفيت هايتي من ٢٦٨ مليون دولار من القروض المستحقة لإعادة الإعمار.

ولكن حتى مع مساعدة الجهات المانحة، لا تزال البلاد تصارع حجم الكارثة، والحاجة إلى توفير الطعام والإسكان والمياه النظيفة والصرف الصحي لسكانها البالغ عددهم ٨ ملايين نسمة ترهق مواردها المحدودة. ووفقا لما ذكرته الأمم المتحدة، فحتى قبل وقوع الكارثة، كان ٨٠٪ من السكان يعيشون على دولارين أو أقل يوميا.

وقد أسهم نقص مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي الكافي في تفشي وباء الكوليرا. وفي وقت طباعة مجلة التمويل والتنمية، كانت السلطات في هايتي تكافح من أجل احتواء الوباء الذي كان يلوح في الأفق، والذي كان قد أودى بحياة ما يربو على ألف شخص وأطلق شرارة العنف ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، التي ينحو كثير من سكان البلاد باللائمة عليهم في تفشي المرض.

وفي نفس الوقت يتابع كلود برونو، من مسافة ألفي ميل، تكشف الأحداث في بلاده. ويواصل عمله في دار الرعاية في نيوجيرسي مدخرا المال مما يكسبه لإرساله إلى أقاربه، وآملا في أن تجد هايتي سبيلا للخروج من متاهة المحن المتعاقبة التي تصيبها. وقد دفع برونو نفسه ثمنا باهظا لتلك المحن؛ إذ فقد خمسة من أفراد أسرته، منهم أحد أبنائه، من جراء الزلزال الذي ضرب البلاد في شهر يناير.■

نيكول برايتن– كيماني، محرر مساعد، وهيون– سونغ كانغ، محرر أول، وكلاهما يعمل في مجلة التمويل والتنمية.

هكذا تفعل الحياة

كانت شيتال باتيل حتى وقت قريب واحدة من المشمولين ضمن إحصاءات البطالة في مدينة نيويورك. ووظيفتها الحالية هي دراسة هذه الإحصاءات.

وقد أصبحت باتيل خبير اقتصادي في إدارة البحوث بوزارة العمل في ولاية نيويورك، حيث تعمل ضمن فريق يراقب تقلبات سوق العمل في مدينة نيويورك. وقد بقيت عاطلة عن العمل لما يربو على عام بعدما استغنى عن خدماتها بنك مورغان ستانلي الاستثماري في شهر مايو من عام ٢٠٠٨.

لذلك، عندما يجلس الباحثون عن وظائف التواقون إلى إيجاد فرص عمل أمام باتيل في غرفة في مقر وزارة العمل في مانهاتن للاستماع إليها وهي تطلعهم على آفاق التوظيف والنشاط الاقتصادي في المدينة، فإنها تعلم تماما عم تتحدث.

وتقول باتيل: «لقد مررت بهذه التجربة، ولهذا فإنني أقول لهم لقد كنت مكانكم وقد حالفني النجاح؛ وليس عليكم إلا أن تظلوا إيجابيين لأن هناك فرص عمل متوافرة».

ما هذا الفرق الذي يحدث في عام.

وفي قصة صعود من الفقر إلى الثروة النسبية، يمكن أن تأتي مباشرة من هوليوود، أعاد أصحاب عمل باتيل الجديد «اكتشافها» عندما كانت تنتقل بين مكاتبهم لتقديم طلب الحصول على إعانة البطالة.

وتضمن جزء من طلب الالتحاق بالوظيفة تقديم نسخة من سيرتها الذاتية وحضور عرض تقديمي يقوم به موظفو الوزارة– وهو العرض نفسه الذي تقدمه باتيل اليوم لجموع العاطلين الجدد في المدينة.

وذكر جيم براون، وهو محلل سوق العمل لدى الوزارة ورئيس باتيل الجديد في العمل، إن مؤهلات باتيل ومهاراتها ظهرت من خلال بحث في قاعدة بيانات الوزارة بعدما بدأ المسؤولون في البحث عن شخص لديه خلفية عن الاقتصاد وذي خبرة مالية.

وتقدمت باتيل للوظيفة واختيرت من بين عدد من المتقدمين للعمل.

وأضاف براون «نحن نخاطب طائفة واسعة من الحضور، لذلك كنا نسعى لاختيار شخص يتمتع بمهارات في كل من التحليل والعرض وبوسعه مناقشة البيانات بأساليب أبسط من الناحية الفنية».

ويتمثل جزء من مسؤوليات باتيل في التحدث مع الأشخاص في شركات تخطط لتسريح العمالة وإعطائهم فكرة عن الوظائف في المجالات التي يعملون فيها في أنحاء ولاية نيويورك.

حصلت شيتال باتيل على وظيفة جديدة كخبير اقتصادي في نيويورك، الولايات المتحدة.

ووفقا لما ذكرته وزارة العمل في الولاية، بلغت نسبة البطالة في المدينة ٩,٣٪ في شهر سبتمبر من هذا العام، أي أقل من النسبة الوطنية السائدة آنذاك والبالغة ٩,٦٪. وتتفاوت النسبة بين مناطق مدينة نيويورك الإدارية الخمس، إذ تصل إلى أعلى نسبة على مستوى المدينة وهي ١٢,٥٪ في برونكس.

ووفقا لأحدث تقديرات منظمة العمل الدولية، فإن التكلفة الإنسانية للأزمة الاقتصادية العالمية مذهلة، وتتراوح البطالة على مستوى العالم في حدود ٢١٠ ملايين شخص.

وتفكر باتيل، البالغة من العمر ٣٣ عاما، في التغيرات الكبيرة خلال العامين الماضيين– من الصدمة والأسى اللذين شعرت بهما عقب فقدانها وظيفتها، إلى المعنى الجديد الذي وجدته في مساعدة الأشخاص الذين يمرون بمحنة مماثلة.

وتستغرق المسافة التي تقطعها باتيل من شقتها في قرية غرينيتش إلى مكتبها في حي تريبكا ١٥ دقيقة سيرا، وتصل باتيل إلى مكان عملها حيث تشعر بتقدير زملائها لها وأيضا بتقدير من تساعدهم من الباحثين عن عمل. ولعل أفضل ما في الأمر، هو أن لها تأمينا وظيفيا وهو ما لم تحصل عليه من قبل في عملها في وول ستريت.

وتقول باتيل: «إنني الآن أكثر راحة وأفضل صحة– فأنا أخرج من مكتبي في الساعة السادسة مساء، ولم أعد مربوطة بجهاز البلاك بيري».

ويتمثل الجانب السلبي الوحيد الذي تعترف به باتيل بحرية في الجانب المادي، إذ تحصل اليوم على أجر أقل بكثير مما كانت تحصل عليه عندما كانت تعمل لدى بنك استثماري.

وتتعرض باتيل أيضا لضغوط من بعض أصدقائها، الذين يتوقعون من باتيل الطموحة والموهوبة العودة إلى عالم البنوك. ويتعين على باتيل أن توضح أنها تستمتع بحياتها الجديدة وتشعر بأنها محظوظة بالحصول على عمل مرة أخرى.

وتقول باتيل: «دائما ما تقول والدتي إنني محظوظة، وهي على حق».■

جاكلين ديلوريبه، محرر مساعد في مجلة التمويل والتنمية.

Statement of Ownership, Management, and Circulation required by 39 USC 3685

1. Title: *Finance & Development.* 2. Publication No. 123–250. 3. Date of filing: November 19, 2010. 4. Frequency: Quarterly. 5. Number of issues published annually: four. 6. Annual subscription price: $25. 7/8. Complete mailing address of known office of publication/publisher: *Finance & Development*, International Monetary Fund, 700 19th Street, N.W., Washington, DC 20431. 9. Full names and complete mailing address of publisher, editor, and managing editor: Sandy Donaldson; Jeremy Clift; Marina Primorac, International Monetary Fund, Washington, DC 20431. 10. Owner: International Monetary Fund, 700 19th Street, N.W., Washington, DC 20431. 11. Known bondholders, mortgagees, and other security holders owning or holding 1 percent or more of the total amount of bonds, mortgages, or other securities: None. 12. Tax status: has not changed during preceding 12 months. 13. Publication title: *Finance & Development.* 14. Issue date for circulation data below: September 2010.

15. Extent and nature of circulation	Average no. of copies each issue in preceding 12 months	Actual no. of copies of single issue published nearest to filing date (September 2010)
A. Total number of copies	19,325	22,000
B. Paid and/or requested distribution	8,660	9,294
C. Total paid distribution	8,660	9,294
D. (4) Free or nominal rate distribution outside the mail	10,665	4,822
E. Total free or nominal rate distribution	10,665	4,822
F. Total distribution	19,325	14,116
G. Copies not distributed	3,475	7,884
H. Total	22,800	22,000
I. Percent paid and/or requested circulation	44.81	65.34

I certify that the statements made by me above are correct and complete.
Jeremy Clift, Editor-in-Chief